



# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد

## نشرة صحفية

UNCTAD/PRESS/PR/2016/67\*  
Original: English

### وقف إعانات صيد السمك لحماية ملايين العاملين في البلدان النامية

جنيف، 5 كانون الأول/ديسمبر 2016 - بإمكان البلدان النامية أن تحمي ملايين فرص العمل المتعلقة بمصائد الأسماك لو تفاوضت لوقف الإعانات المقدمة لقطاع صيد السمك في اجتماع منظمة التجارة العالمية الرفيع المستوى المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر 2017؛ هذا ما قاله الأمين العام للأونكتاد، موخيسا كيتويي، يوم الأربعاء.

ففي عام 2014، قُدِّر عدد العاملين في مصائد السمك البحرية بنحو 38 مليون شخص، منهم 29.7 مليون شخص في آسيا، و5.4 ملايين شخص في أفريقيا، و2 مليون شخص في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

غير أن الإفراط في صيد الأسماك يشكل ضغطاً على الأرصد السمكية العالمية ويضفي على الكثير من هذه الأعمال صبغة غير مستدامة. وتأتي الإعانات الضارة لقطاع صيد السمك، التي يُقدَّر مبلغها بـ 20 مليار دولار سنوياً، لتزيد المشكلة تعقيداً، حيث تمكّن أساطيل صيد السمك الصناعي من الإبحار في المياه الساحلية للبلدان النامية لمنافسة صغار صيادي السمك فيها.

وقبيل **إصدار استعراض التجارة والبيئة لعام 2016**، الذي يركز على التجارة في السمك، قال الدكتور كيتويي "جميعنا نعلم أن الأرصد السمكية البحرية العالمية تعاني إما الركود أو الاضمحلال، فكيف لنا أن نبرر إذن، كمجتمع دولي، هذه الإعانات المسرفة والضارة؟".

وتابع قائلاً "لا يقتصر أثر هذه الإعانات على تدمير مصائد السمك الصغيرة والحرفية فحسب، بل تؤدي أيضاً إلى تصدير البطالة إلى البلدان النامية".

وأكد الدكتور كيتويي أن الوسيلة الأنجع لوقف هذه الإعانات، التي تثير منافسة غير عادلة، هي استحداث اتفاقات تجارية ملزمة قانوناً. والمكان الأفضل لإبرام هذه الاتفاقات هي منظمة التجارة العالمية، التي تجسد المؤسسة العالمية الرئيسية لصوغ قواعد التجارة العالمية وإنفاذها.

وأضاف قائلاً إن المؤتمر الوزاري القادم لمنظمة التجارة العالمية، المقرر عقده في بوينس آيرس، الأرجنتين، في عام 2017، هو أفضل محفل متعدد الأطراف لإبرام هذا الاتفاق.

"بدلاً من تقديم الإعانات لاستنزاف ثروتنا السمكية، وما ينطوي عليه ذلك من خسائر للأرزاق، علينا تسخير هذه الأموال لتحسين إدارة مصائد السمك وخلق فرص عمل مستدامة في قطاعات اقتصاد المحيطات، كالاستزراع المائي أو السياحة البحرية" على حد تعبيره.

وقد تحالف الأونكتاد مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تموز/يوليه، لاقتراح خريطة طريق لوقف الإعانات الضارة لمصائد الأسماك. وحظيت خريطة الطريق المقترحة بدعم 91 دولة طرفاً والعديد من منظمات المجتمع المدني.

ويحدد استعراض التجارة والبيئة الذي يصدره الأونكتاد ثلاثة اتجاهات رئيسية في تجارة السمك الدولية. فأولاً، سيعمد نظام التجارة المتعدد الأطراف والاتفاقات الإقليمية إلى إدماج المزيد من التدابير الرامية لحفظ الثروة البحرية والسمكية.

وثانياً، لن يتجاوز صيد الأسماك الطليقة معدلات الصيد الحالية إلا بشكل طفيف بحلول عام 2035، فيما سيزداد صيد الأسماك المستزرعة بشكل كبير لمضاهاة النمو في الطلب.

وثالثاً، سيكون تأثير تجارة السمك بالتدابير التعريفية أقل من تأثيرها بالتدابير غير التعريفية، من قبيل معايير الاستدامة وشهادات الصيد وإمكانية التتبع والتوسيم الإيكولوجي وما إلى ذلك من تدابير.